الأمم المتحدة S/2014/515

مجلس الأمن

Distr.: General
22 July 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢١١٣ (٢٠١٣) التي طلب فيها المجلس إليَّ أن أزوّده كل ٩٠ يوما بتقرير عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويقدم التقرير معلومات محدثة وتحليلا للحالة في دارفور في الفترة الممتدة منذ تاريخ تقريري السابق، المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل (S/2014/279)، حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، ومعلومات محدّثة عن التقدم المحرز صوب تحقيق النقاط المرجعية المنقحة التي أقرها المجلس في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤) وعن تبسيط أنشطة العملية المختلطة. كما يقدم توصيات بشأن التمديد الإضافي لولاية العملية المختلطة، التي من المقرر أن تنتهي، وفقا للقرار ٢١١٣ (٢٠١٣)، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

ثانيا - لمحة عامة وتحليل لديناميات النزاع وبيئة العمليات في دارفور

ألف - تحليل الاتجاهات السائدة حاليا وديناميات النزاع في دارفور

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة، وحالات توتر بين القبائل، وزيادة في معدلات الجريمة، حيث أثر ذلك تأثيرا كبيرا على السكان المدنيين، لا سيما في شمال دارفور ووسطها وجنوبها. وبعد أسابيع متتالية من استمرار تدهور الحالة الأمنية والهجمات ضد المدنيين في الربع الأول من عام ٢٠١٤، انخفض العنف إلى حد كبير في أيار/مايو، قبل أن يزيد مرة أخرى في منتصف حزيران/يونيه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفضت بقدر كبير عمليات قوات الدعم السريع.

310714 310714 14-57702 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة

٣ - أفادت مصادر محلية في شمال دارفور بأن غارات جوية قامت بها القوات المسلحة السودانية، في ٧ نيسان/أبريل، قد ضربت قرية ليل بالقرب من أم بارو، مما أدى إلى مقتل شخص مدني واحد وجرح ثمانية آخرين. وأُبلغ أيضا عن غارة جوية، في ٢٦ نيسان/أبريل، على قرية أورشي، أسفرت عن مقتل ثلاثة مدنيين وتدمير مركز لتوزيع المياه وسوق ومدرسة. وفي ٨ و ٢٨ نيسان/أبريل، قيل إن القوات المسلحة السودانية استهدفت عناصر من الجبهة الثورية السودانية بغارات جوية على قرى كنجارة وتاربي وثابت.

٤ - وفي وسط دارفور، وردت تقارير تفيد بغارات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية في ٢٦ نيسان/أبريل على قرى نومي وتقورا وتاجينا. وجاء ذلك في أعقاب غارات جوية على قرى روفاتا ولوقو وأوساجيانق في آذار/مارس. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قيل إن جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، قد هاجم معسكرا للقوات المسلحة السودانية في بلدة روكيرو. وفي القتال الذي تلا ذلك، ذُكر أن ٧ جنود حكوميين و ٣ من عناصر جيش تحرير السودان، قد قتلوا، في حين أصيب بجراح ١٣ من جنود الحكومة و ١٨ من مقاتلي جيش تحرير السودان. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، هاجمت القوات الحكومية قرى كيرو وبردانة وناوني بالقرب من بلدة قولو في وسط دارفور، مما أدى إلى نزوح نحو ٠٠٠ ٥ من المدنيين إلى مناطق مجاورة.

٥ - وشهد شهرا أيار/مايو وحزيران/يونيه هدوءا نسبيا في الاشتباكات بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين. وأفادت التقارير بانسحاب الجماعات المتمردة من معاقلها في كتم ومليط وكورما وبركة وطويلة وثابت في شمال دارفور، ومن مناطق في جنوب دارفور حول قرية منواشي وبين نيالا وقريضة، واتجهت إلى الجزء الشمالي الغربي من شمال دارفور حول أم بارو وموزبات ووادي هور؛ ومن جبل مرة.

٦ - غير أن جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، قد هاجم في ٢٢ أيار/مايو قريتي أروشرو وقوز منو (غرب دارفور)، وقيل إن الهجوم جاء انتقاماً لاعتقال القوات المسلحة السودانية عددا من أفراد الجيش في جبل مون في ٢٢ أيار/مايو. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أفادت دورية تابعة للعملية المختلطة في مخيم فاتا بورنو للنازحين داخليا بأن اشتباكا وقع في قرية قوبة بين جيش تحرير السودان - جناح ميني مناوي - ومليشيا عربية، قيل إنها مدعومة من قبل القوات المسلحة السودانية. وأُبلغت البعثة بأن نحو أربعة من أفراد جناح ميني مناوي قد قتلوا وأن القوات المسلحة السودانية استولت على ٢١ مركبة تابعة لجناح ميني مناوي.

٧ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قتل اثنان من قادة جناح ميني مناوي وزعيم حركة تحرير السودان للعدالة، على كاربينو، في منطقة القبة، شمال كتم (شمال دارفور). وذكرت القوات المسلحة السودانية أن مقتل كاربينو قد حدث أثناء صد هجوم قاده الزعيم المتمرد. وأصدر جناح ميني مناوي بيانا بعد ذلك أكد فيه مقتل كاربينو واثنين من قادة الجناح.

٨ - وفي حين انخفضت أنشطة قوات الدعم السريع في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ذكرت تقارير أن هذه القوات قد شنت، في ٧ نيسان/أبريل، هجمات متكررة على قرى قدارة وبيرمازا وبيرديك في كتم (شمال دارفور). وأفادت مصادر محلية بأن قافلة من قوات الدعم السريع هاجمت، في ١٦ نيسان/أبريل، قرية قاعود الأزرق في كتم، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، بمن فيهم أطفال. وذكر أن نحو ١١٠ من الطلاب ومعلميهم قد فروا إلى بلدة كتم في ٢٢ نيسان/أبريل. وبعد أن تعرضت البلدة لهجوم شنته مليشيات يشتبه أنها عربية، في ٢٨ نيسان/أبريل، فر الطلاب والمعلمون إلى موقع فريق العملية المختلطة في كتم. وعاد الطلاب بعد ذلك إلى قراهم.

٩ - وتشير التقارير إلى أن قوات الدعم السريع قد عادت إلى ثكناتها بالقرب من نيالا في نيسان/أبريل. وفي حين أن المدنيين والنازحين داخليا في نيالا أعربوا، في أيار/مايو، عن شواغل إزاء تقارير تفيد بأن والي جنوب دارفور قد أنشأ قاعدة للشؤون الإدارية واللوجستيات تابعة لقوات الدعم السريع في نيالا، بالقرب من مخيم دريج للنازحين، فقد أنكر والي جنوب دارفور تلك التقارير في تصريح للعملية المختلطة. وفي ٢٧ أيار/مايو، قامت عناصر من قوات الدعم السريع باحتجاجات بسبب التأخر في دفع مرتباتهم. وأطلقوا أعيرة نارية في الهواء واختطفوا مركبات خاصة ونهبوا ممتلكات شخصية تخص مدنيين. وقامت السلطات بتفريق المتظاهرين واستعادة المركبات واعتقال مرتكبي تلك الأعمال. وفي مطلع حزيران/يونيه، دخل الطاقم الطبي في مستشفى نيالا التعليمي في إضراب احتجاجا على مضايقات أفراد قوات الدعم السريع. وردا على ذلك، أصدرت لجنة الأمن في جنوب دارفور مرسوما يوجه القوات باستخدام الخدمات الطبية لمستشفى الشرطة والمستشفى العسكري ويحظر دخول أفرادها إلى مستشفى نيالا التعليمي.

أنشطة الميليشيات الموالية للحكومة

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الميليشيات العربية دعم الهجمات التي شنتها الحكومة ضد الجماعات المتمردة. وقد لوحظ نحو ٤٥ حادثا من الهجمات والأنشطة الإجرامية، التي قيل إن ميليشيات عربية قد ضلعت فيها. واتسمت الهجمات بأعمال قتل واغتصاب وإحراق للمنازل ونهب للثروة الحيوانية.

١١ - وقد وقع ثلاثون من هذه الهجمات في شمال دارفور، حيث استهدفت ١٥ هجمة منها عدة قرى في كورما، وهي إحدى المحليات الأكثر تضررا من عمليات الحكومة العسكرية ضد جناح ميني ميناوي في مطلع عام ٢٠١٤. وأكدت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى كورما في ١١ حزيران/يونيه أن ١٦٠ ١٤ من النازحين الجدد قد لاذوا بموقع الفريق التابع للعملية المختلطة في كورما في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه. ويضاف ذلك إلى النازحين البالغ عددهم ١٦٠ ٧ شخصا الذين نزحوا إلى موقع الفريق في أثناء الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع على شرق كورما في الربع الأول من عام ٢٠١٤. كما هاجمت الميليشيات العربية منطقة كتم فيما لا يقل عن سبع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢ - وأبلغت مجتمعات محلية متضررة، في جنوب دارفور، عن ست هجمات استهدفت النازحين داخليا في المقام الأول. وفي ٢٣ و ٢٧ نيسان/أبريل، فرت ١٢٧ أسرة إلى مخيم كساب للنازحين من القرى المحيطة بوادي النعام، عقب هجمات متواصلة شنتها ميليشيات عربية. ووصل ما يقدر بنحو ٧٠٠ أسرة من ١٨ قرية إلى مخيم السلام للنازحين في الفاشر خلال الفترة بين ٢٤ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل عقب هجمات شنتها مليشيات عربية يقال إنها مدعومة بقوات الدعم السريع. وأبلغ وافدون جدد العملية المختلطة لاحقا بأن عددا كبيرا من النازحين الفارين من تلك الهجمات ما زالوا في قرى أبو شقرة وأبو دقيس وأم هجاليج. وفي حين أن السلطات الحكومية تصر على أن الهجمات كانت تهدف إلى إخراج الجماعات المتمردة من تلك المناطق، فقد أبلغت مصادر محلية العملية المختلطة بأنها استهدفت مدنيين، ويبدو أن ذلك كان يهدف إلى حرمان المتمردين من أي قواعد دعم في المناطق المدنية.

العنف المحلي والنزاعات القبلية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانى السكان المدنيون من زيادة القتال القبلي، وذلك أساساً فيما بين الرعاة العرب، حيث أبلغ عن وقوع ٢٤ مواجهة وتأكّد حدوث ٩٣ حالة وفاة مقارنة بما مقداره ١٦ حادثا و ٨٠ حالة وفاة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد بلغت حالات التوتر القائمة بين القبائل حدا جعل الأحداث الصغيرة نسبيا تؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة. وعادة ما تتصل الأحداث المثيرة للقتال بمشادات قبلية، بسبب مظالم كامنة حول الأراضي والموارد، في بيئة تشهد ضعف السلطة التقليدية وسلطة الدولة. وقد حدثت أكبر الاشتباكات بين المعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور؛ وبين المعاليا والحمر على الحدود بين شرق دارفور وغرب كردفان؛ وبين الرزيقات الشمالية وبني حسين في شمال

دارفور؛ وبين السلامات والمسيرية في وسط دارفور. وقد وقعت ثلاثة اشتباكات بين قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية في أيار/مايو في محليات عديلة وأبو جابرة (شرق دارفور) بسبب سرقة مواشي، مما أسفر عن مقتل ستة من أفراد قبيلة الرزيقات الجنوبية وسبعة من المعاليا. وفي ٥ تموز/يوليه، أسفرت اشتباكات قبلية متجددة بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا في قرية الفضل بالقرب من الضعين (جنوب دارفور) عن مقتل ١٨ شخصا من الرزيقات وعدد غير مؤكد من المعاليا. وجمعت العملية المختلطة قادة القبيلتين على مستوى الولاية وفي الخرطوم، بما في ذلك مجلسي شورى القبيلتين. كما نشرت سلطات الولاية قوات حكومية في المنطقة.

١٤ - واندلع قتال بين المعاليا والحمر في ٢٢ أيار/مايو في قرية القرف (شرق دارفور) عندما جرى اعتقال أحد أفراد قبيلة الحمر وتسليمه إلى القوات المسلحة السودانية بتهمة التعدي على مزرعة ماشية تابعة للمعاليا. وأسفر الحادث عن مقتل ٢٠ شخصا وإصابة ١٦ آخرين. وفي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه، تلقت العملية المختلطة تقارير عن تجدد الاشتباكات بين المعاليا والحمر في المنطقة الحدودية بين شرق دارفور وغرب كردفان، قيل إنها بسبب قيام المعاليا بسرقة ماشية تابعة للحمر. وأدى الحادث إلى مقتل ٤ من المعاليا وإصابة ٢٩ آخرين، وإلى خسائر غير مؤكدة في الأرواح في صفوف الحمر. وأكدت مصادر محلية أن الحالة قد استقرت عقب تدخل سلطات ولاية شرق دارفور، من خلال نشر قوات حكومية في المنطقة. كما أشركت البعثة قادة الشباب في وقف تصعيد الوضع. واتفقت القبيلتان على مواصلة المحادثات في تموز/يوليه وآب/أغسطس من أجل تسوية المنازعات المعلقة.

١٥ - وشمل تجدد القتال والهجمات الانتقامية بين قبيلتي الرزيقات الشمالية وبني حسين في محلية السريف في شمال دارفور ما لا يقل عن ١٠ هجمات، شنت ٧ هجمات منها قبيلة الرزيقات الشمالية وشنت قبيلة بني حسين ٣ هجمات، مما أدى إلى مقتل ٢٦ من قبيلة بني حسين وعدد غير معروف من الخسائر في الأرواح في أوساط الرزيقات الشمالية. وقد نجمت الاشتباكات عن سرقة ماشية وهجمات انتقامية. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، أغلقت الرزيقات الشمالية طريق السريف - كبكابية - سرف عمرة لمنع حركة بني حسين. وفي أعقاب تجدد القتال بين القبيلتين، بسبب ماشية مسروقة، قتل ١٣ من بني حسين وأصيب ما لا يقل عن ٢٣ شخصا في سيريكي في ٢٦ حزيران/يونيه. وأفادت التقارير بأخذ عدد غير معروف من أفراد قبيلة الرزيقات الشمالية المصابين إلى سرف عمرة. ولتوجيه اهتمام الحكومة إلى القتال وتفاقم عمليات القتل والهجمات في محلية السريف،

تظاهر أفراد من قبيلة بني حسين أمام المجلس الوطني في الخرطوم في ٢٩ حزيران/يونيه، وقدموا مذكرة تفيد بأن ١ ٠١٣ شخصا قد قتلوا وجرح ٧٠٠ منذ تصاعد أعمال العنف في عام ٢٠١٣.

١٦ - وفي وسط دارفور، وقعت اشتباكات متكررة بين قبيلتي السلامات والمسيرية في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه في مواقع بالقرب من أم دخن ومكجر بسبب مطالبات متداخلة بشأن الأراضي والموارد. وأسفرت الاشتباكات عن وقوع عدد كبير من الخسائر البشرية لدى كلا الجانبين. وفي قرية سللي في محلية أم دخن، قتل، في ١٩ حزيران/يونيه، أربعة أفراد من المسيرية وستة من السلامات وجرح ستة آخرون عقب سرقة نحو ٣٠٠ رأس من الثروة الحيوانية تخص المسيرية. وفي حادث ذي صلة وقع في سوق مكجر في ٢٠ حزيران/يونيه، قيل إن عناصر من قبيلة المسيرية أطلقت النار مما أسفر عن مقتل ثلاثة من السلامات. وردا على ذلك، ذُكر أن عناصر من السلامات قتلوا اثنين من المسيرية. وأبلغت وكالات إنسانية في أم دخن العملية المختلطة بأن ما لا يقل عن عشرة من قبيلة المسيرية قد قتلوا في مردف في ٢١ حزيران/يونيه خلال اشتباكات مع السلامات. ونتيجة للنزاع، فر نحو ٣ ٧٠٠ من المدنيين في اتجاه تشاد؛ ومنذ ذلك الحين، عاد معظمهم إلى أم دخن. وتلقت البعثة تقارير تفيد بأن السلطات الحكومية قد اعتقلت، في ٢٣ حزيران/يونيه، بناء على أوامر من السلطة المركزية لدارفور، ١٠٢ من قادة قبيلتي المسيرية والسلامات المحليين في زالنجي وأربعة محليات أخرى (وادي صالح ومكجر وبنديسي وأم دخن)، في محاولة لنزع فتيل التوتر.

الزيادة في أعمال الإجرام واللصوصية

١٧ - ما زال العناء الاقتصادي والتنافس على الموارد يؤديان إلى تفاقم الحالة الأمنية، وقد أسفرا عن زيادة في الإجرام واللصوصية في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، فإن انسحاب عناصر قوات الدعم السريع من معاقلها، خصوصا في كتم ومليط وكورما والبركة وطويلة وثابت في شمال دارفور، ومن محيط منواشي وبين نيالا وقريضة في جنوب دارفور، قد أتاح الفرصة للجماعات الإجرامية وغيرها من العناصر المسلحة المجهولة الهوية كي توسِّع نطاق سيطرتها على تلك المواقع من خلال مواصلة تخويف السكان المدنيين وشن الهجمات عليهم.

١٨ - وشملت الأنشطة الإجرامية الهجمات على القرى والاغتصاب واختطاف المركبات والأشخاص. وقد زادت الجرائم المسجلة من ٣٣١ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٤٢٢ حالة في الفترة الراهنة. وسجلت عدة حالات اختطاف لنازحين زعم أن جماعات

إجرامية قد ارتكبتها. ووقعت معظم الحوادث في مناطق تقع بالقرب من المناطق المحيطة بمخيمات النازحين داخليا.

باء - الحالة الإنسانية

١٩ - على الرغم من التحديات المتعددة، فقد تحسنت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو مقارنة بالربع الأول في عام ٢٠١٤. وقد تمكنت الوكالات الإنسانية من الوصول إلى معظم أنحاء المناطق المتضررة من القتال والاشتباكات القبلية، وذلك إثر مناشدات متواصلة لسلطات الولايات. وتشمل هذه المناطق محليتي اللعيت وطويشة (شمال دارفور) وبعض القرى في جنوب دارفور التي تضررت من الأعمال القتالية في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وتلقى نحو ٨٠ في المائة من الأشخاص النازحين حديثا المساعدة في حالات الطوارئ من المخزون المخصص للطوارئ ومن المخزونات الجاهزة. وإجمالا، فقد أوفد ما يزيد على ٢٠ بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٠ - وقد زاد عدد الأشخاص الذين يقدر أنهم قد نزحوا بسبب النزاع في دارفور منذ بداية السنة من ٠٠٠ ٢٥٠ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٠٠٠ ٣٨٥ في الفترة الراهنة. ويشمل ذلك الرقم عددا يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٥٨ شخص ما زالوا نازحين حتى وقت كتابة هذا التقرير، بجانب ما يزيد على مليونين من النازحين لفترة طويلة الأجل.

٢١ - وتأتي الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن حالات النزوح الجديدة هذه في قمة احتياجات النازحين البالغ عددهم نحو ٢,٥ مليون نازح، ويعيش ١,٧ مليون منهم في المخيمات، وقد نزحوا بسبب نزاع استمر لما يزيد على ١١ عاما. كما تأتي في وقت يتفاقم فيه انعدام الأمن الغذائي على نطاق السودان، حيث يُقدّر أن نحو ٥ ملايين شخص يعانون من درجات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي. وقد انتقل غالبية النازحين حديثا إلى مخيمات ومجمعات سكنية قائمة، حيث بلغ استخدام الخدمات في العديد من الحالات قصاراه فعليا بسبب انخفاض وجود العاملين في المجال الإنساني ونقص التمويل وانعدام الأمن.

٢٢ - ورغم حدوث بعض التحسن في سبل الوصول إلى الخدمات، فإن البيئة الأمنية ما زالت تعوق إيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين وحمايتهم. وقد أوقف مؤقتا تقديم المساعدة إلى نحو ٠٠٠ ٢٧ شخص في نهاية أيار/مايو في مخيم بليل للنازحين في جنوب دارفور بسبب قيام مسلحين مجهولي الهوية بنهب المرافق الصحية ومخازن الأغذية في المخيم. كما أوقفت مؤقتا أنشطة التحقق التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة في مخيم السلام في

جنوب دارفور لأسباب أميني ة. وتعرضت عيادة طبية تديرها منظمة غير حكومية دولية في وسط دارفور للسطو في مطلع أيار/مايو. وفي ذلك الشهر نفسه، اختطفت ثلاث مركبات تابعة لمنظمة غير حكومية دولية في أيار/مايو. كما نهب مسلحون مجهولو الهوية شاحنة يستأجرها برنامج الأغذية العالمي في شرق دارفور.

٢٣ - وقد أدى إغلاق الرزيقات الشمالية للطريق الذي يربط السريف بسرف عمرة وكبكابية والطينة لمدة شهرين إلى منع حركة البضائع إلى السريف، مما أسفر عن تفاقم الغلاء في أسعار المواد الغذائية وأسهم في تدهور الحالة الغذائية. واضطرت الجهات الفاعلة الإنسانية إلى إيجاد ترتيبات بديلة من أجل إيصال المعونة الإنسانية، وذلك من خلال الاستعانة في المقام الأول بجهات ناقلة تجارية وبخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

جيم - بيئة العمليات

٢٤ - لقد انخفضت بقدر كبير القيود المفروضة على حركة العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة الممتدة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، قُيِّدت حركة النقل البري للعملية المختلطة ٢١ مرة، مقارنة بتقييدها ٧٢ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت أشد القيود المفروضة في جنوب دارفور. كما لم تأذن السلطات بطيران ١٥ رحلة من أصل ٤٣٢ ٣ رحلة جوية مقرّرة، مقارنة بـ ٧٢ رحلة لم يؤذن بها من أصل ٤٣٢ ٤ رحلة جوية مقرّرة في الفترة السابقة.

٢٥ - وفي ١ حزيران/يونيه، هبطت طائرة تابعة للعملية المختلطة من طراز MI-8، كانت تقل وفدا من مسؤولين سودانيين، في الموقع المأذون لها به في الطويشة (شمال دارفور). وعقب مغادرة المسؤولين الحكوميين الطائرة، أجبر ثلاثة موظفين حكوميين قائد الطائرة وطاقمها على الصعود إلى متنها مرة أخرى بقوة السلاح وتشغيل محركاتها والطيران بها إلى موقع قريب، وهو موقع غير مأذون بهبوط الطائرات المدنية فيه. وقد احتجت البعثة رسميا على الحادث الذي مثّل انتهاكا خطيرا لاتفاق مركز القوات وقواعد الطيران المدني الدولي ولوائحه. وردت وزارة الخارجية على احتجاجات البعثة بإنكار أن يكون مرتكبو الحادث مسؤولين حكوميين.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت العملية المختلطة والمنظمات الإنسانية ما مجموعه ١١ حادث اختطاف للمركبات و ٦٥ حادث اقتحام للمنازل وعمليات سطو مقارنة بـ ٤٧ حادثا في الفترة السابقة. وفي ١٠ نيسان/أبريل، اقتحم خمسة مسلحين المسكن الخاص لمستشارات الشرطة بالعملية المختلطة وسرقوا منهن أموالا وأغراضا شخصية أخرى.

واعتدى الجناة على إحدى مستشارات الشرطة. واعتقلت شرطة حكومة السودان ثلاثة من المعتدين واستعادت بعض المسروقات. وشرعت المحكمة الجنائية الخاصة لجرائم دارفور في إجراءات محاكمة المشتبه بهم الثلاثة في ١٥ حزيران/يونيه. وتقوم العملية المختلطة برصد الإجراءات.

٢٧ - وقد اختطف أحد جنود العملية المختلطة في ٩ آذار/مارس في نيالا وأطلق سراحه في ٣٠ نيسان/أبريل، واختطف مدني متعاقد مع العملية المختلطة في الفاشر في ١١ آذار/مارس وأطلق سراحه في ١٢ حزيران/يونيه. وأعربت العملية المختلطة عن امتنانها لحكومة السودان على ما قدمته من مساعدة قيمة في عمليات إطلاق السراح الآمنة هذه.

٢٨ - وما زالت الجهات الفاعلة الإنسانية تواجه تحديات في إيصال المساعدات وذلك لجملة أسباب منها أنشطة العناصر الإجرامية. وفي ١٨ حزيران/يونيه، اختطف مسلحون خمسة من موظفي منظمة غير حكومية ومنظمة غير حكومية دولية وموظف يعمل لدى إحدى وكالات الأمم المتحدة عندما كانوا في طريقهم إلى مهبط الطائرات العمودية بموقع فريق العملية المختلطة في كتم للحاق برحلة تابعة لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وفي ١٨ حزيران/يونيه، اختُطف ١٤ من موظفي منظمات غير حكومية ومنظمات غير حكومية دولية في منطقة كركاسية بكتم. وبعد ذلك بوقت قصير في اليوم نفسه اختطف ثلاثة موظفين آخرين يعملون لدى منظمة غير حكومية في المنطقة. وأطلق سراح ١٨ من موظفي المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية في ١٨ حزيران/يونيه، وأُطلق سراح موظفيْن آخريْن في ٢ تموز/يوليه. وفي ١٨ تموز/يوليه، أطلق سراح الموظفين الثلاثة (أحد موظفي الأمم المتحدة واثنين من موظفي منظمة غير حكومية دولية) الذين كانوا لا يزالون محتجزين، وذلك نتيجة لجهود العملية المختلطة والسلطات المحلية. وتعرب الأمم المتحدة عن امتنانها لما بذلته حكومة السودان من جهود لإطلاق سراح أولئك الموظفين.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت بعض المناطق معزولة تماما عن المساعدة، لا سيما هشابة الشمالية في كتم، في شمال دارفور، والجزء الشرقي لجبل مرة الذي يمتد في وسط وشمال دارفور. وقد أدى إيقاف عمليات لجنة الصليب الأحمر الدولية في شباط/فبراير إلى حدوث ثغرات كبيرة في إيصال المساعدة الإنسانية وكذلك في خدمات الأمن الغذائي وأسباب المعيشة لما يقدر بنحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص في منطقة جبل مرة. وهناك نحو ٤٩ ٠٠٠ شخص في حاجة إلى المساعدة في عديلة وأبو كرنكة في شرق دارفور ظل الوصول إليهم متعذرا منذ آب/أغسطس ٢٠١٣. وأسفر انسحاب منظمة غير حكومية

دولية في أيار/مايو من غرب وجنوب وشرق دارفور عن ثغرات في توفير المساعدات الصحية والغذائية.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت حكومة السودان ٥١٠ تأشيرات دخول لأفراد العملية المختلطة. وشمل ذلك ٧ موظفين مدنيين، و ١٨٨ من الأفراد العسكريين، و ٣ من أفراد الشرطة، و ١٧٢ من المتعاقدين، و ١٢٠ من الزوار الرسميين، و ٢٠ من معالي موظفين يعملون في الخرطوم. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، كانت هناك ٣٤ تأشيرة لم يبت فيها، بما في ذلك موظف مدني واحد، واثنان من متطوعي الأمم المتحدة، و ٢٥ من الأفراد العسكريين، و ٣ من المتعاقدين، و ٣ من الزوار الرسميين. ورفضت حكومة السودان مؤخرا منح أربع تأشيرات دخول لموظفين كبار من دون تقديم مبررات. وإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الحكومة جميع طلبات الحصول على التأشيرات لمتطوعي الأمم المتحدة، ولم تجهز أي تأشيرة دخول لمتطوعي الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٤. وقد أثارت العملية المختلطة هذه المسألة في عدة اجتماعات ثلاثية. وأبلغت الحكومة العملية المختلطة بأنها ترى ضرورة النظر في تعيين مواطنين في وظائف متطوعي الأمم المتحدة.

٣١ - وفيما يتعلق بالوحدات العسكرية ووحدات الشرطة البالغ عددها ٤٣ وحدة والمنتشرة حاليا في منطقة العملية المختلطة، تمكنت ١٥ منها من تحقيق صلاحية تشغيل المعدات بنسبة ٩٠ في المائة. وللأسف، فإن معدل صلاحية ثلاث وحدات قد انخفض إلى أقل من ٥٠ في المائة. والنقص في المعدات المملوكة للوحدات وفي مستلزمات الاكتفاء الذاتي، ولا سيما في مجالات خدمات المطاعم والاتصالات والقدرات الطبية من المستوى ١، يُلقي عبئا على موارد البعثة ويحد من قدرة البلدان المساهمة بقوات على الانتشار المؤقت الذي تمس الحاجة إليه. وفضلا عن ذلك، لا يزال النقص المستمر في المعدات الرئيسية، ولا سيما ناقلات الجنود المدرعة، يقوض فعالية العمليات العسكرية التي تقوم بها العملية المختلطة، بما في ذلك الدوريات البعيدة المدى البالغة الأهمية في حماية المدنيين في الأماكن النائية.

٣٢ - وتواصل العملية المختلطة والأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات شرطة، على حد سواء، لتشجيعها على الإسراع بمعالجة النقص في المعدات المملوكة للوحدات وفي مستلزمات الاكتفاء الذاتي. وقد أنشئت آلية تنسيق تجتمع مرة كل أسبوعين بجميع أصحاب المصلحة من أجل استعراض ما يحرز من تقدم وتحديد مواطن الاختناق والتعجيل بنشر جميع المعدات المطلوبة وغير المتوافرة. وفي حين أحرز بعض التقدم في مواجهة أوجه النقص، فإن عدة بلدان من البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان

المساهمة بقوات شرطة لم تف بعد بالتزاماتها المتفق عليها في مذكرة التفاهم. وإضافة إلى ذلك، تبذل البعثة جهودا للتعجيل بالحصول على موافقة حكومة السودان على نشر المعدات المملوكة للوحدات. ونتيجة لهذه الجهود، فقد تحقق معدل صلاحية بالنسبة لناقلات الجنود المدرعة بلغت نسبته ٩٦ في المائة في القطاع الشمالي و ٨١ في المائة في القطاع الغربي. وترصد البعثة والأمانة العامة عن كثب التقدم المحرز في القطاع الجنوبي، حيث يبلغ معدل الصلاحية ٧٠ في المائة.

ثالثا - إنجازات البعثة وتأثيرها

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تركيز أنشطتها على الأولويات الاستراتيجية الثلاث الواردة في نقاطها المرجعية المنقحة (انظر S/2014/279) والتي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤).

ألف - عملية السلام الشاملة

٣٤ - واصل الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكبير الوسطاء المشترك لدارفور، محمد بن شمباس، التحاور بانتظام مع كبار المسؤولين في حكومة السودان بشأن حتمية المفاوضات المباشرة. وأكدت الحكومة، في هذه المناقشات، التزامها بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في دارفور. كما أجرى الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك مشاورات مع المسؤولين في اللجنة الحكومية للاتصال بالحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لمناقشة سبل إشراك الجماعات المتمردة في عملية السلام والتأثير المحتمل لمبادرة الحوار الوطني التي اقترحتها الحكومة على السلام الدائم في دارفور.

٣٥ - وشدّد الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، في مناقشاته مع المسؤولين الحكوميين، على أهمية أن تكفل الحكومة احترام الحريات الرئيسية الأربع التي تتيح توافر بيئة مؤاتية للحوار الوطني، وهي: (أ) حرية الأحزاب السياسية في الاضطلاع بأنشطتها، وفقا للقانون؛ (ب) حرية الصحافة، بشرط أن تلتزم بمدونة قواعد السلوك الصحفي في السودان؛ (ج) الإفراج عن المحتجزين السياسيين، شريطة ألا يكونوا ممن يواجهون تهما جنائية سابقة؛ (د) توافر تدابير تكفل تمكين الجماعات المتمردة من المشاركة في الأعمال التحضيرية للحوار الوطني بحرية وبتوفير ضمانات أمنية.

٣٦ - وقد ظل الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك يدعو الحركات المسلحة باستمرار إلى الانضمام لعملية السلام. وشجعها على استخدام الحوار الوطني كمنبر لتعزيز

اقتراحها الداعي إلى اتباع نهج شامل إزاء تسوية النزاع في السودان وما يواجهه من تحديات. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أصدرت الجبهة الثورية السودانية ”خارطة طريق للتسوية السياسية الشاملة في السودان“ كررت فيها دعوتها إلى اتباع نهج شامل إزاء تسوية النزاعات في السودان وتحقيق التغيير الديمقراطي في البلد. وحثت الحكومة على تهيئة بيئة مؤاتية للحوار الوطني وعلى الأخذ بتدابير لبناء الثقة تشمل حماية المدنيين في مناطق النزاع، ووقف الأعمال القتالية عن طريق التفاوض، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع مناطق النزاع، وعقد مؤتمر تحضيري خارج السودان يضم جميع أصحاب المصلحة لمناقشة سبل إجراء الحوار الوطني. واقترحت عقد مؤتمر تحضيري برعاية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، والعملية المختلطة.

٣٧ - وفي ٥ أيار/مايو، اجتمع الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في دولة قطر. وأكدوا مجددا التزامهم بالعمل على نحو وثيق في تيسير المناقشات بشأن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣٨ - لقد أُحرز بعض التقدم نحو تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التزمت حركة العدل والمساواة السودانية، في اجتماع عقد بينها وبين حكومة السودان، دعت إليه لجنة وقف إطلاق النار في ١٨ أيار/مايو، بالشروع في عملية تحقق من القوات وبتقديم مواقع قواتها إلى لجنة وقف إطلاق النار. وفي ٤ حزيران/يونيه، وصلت كتيبة من مقاتلي حركة العدل والمساواة السودانية، وذلك بصورة أساسية من الطينة وكورنوي في شمال دارفور، إلى الفاشر من أجل تحضير مواقع إيوائها. وحركة العدل والمساواة السودانية ممثلة الآن تمثيلا كاملا في لجنة متابعة التنفيذ، ولجنة وقف إطلاق النار، واللجنة المشتركة.

٣٩ - كما اجتمعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، في يومي ١٣ نيسان/أبريل و ١٩ أيار/مايو، برعاية لجنة وقف إطلاق النار، من أجل تقييم التقدم المحرز في إدماج ٢ ٤٣٠ من مقاتلي حركة التحرير والعدالة في القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة على النحو الذي اتفق عليه في اجتماع اللجنة المشتركة المعقود في الخرطوم في ٢٥ شباط/فبراير. وقد أعدت حكومة السودان ثكنات في جنوب دارفور لإيواء مقاتلي

حركة التحرير والعدالة وتحققت منها العملية المختلطة. كما خصصت حكومة السودان التمويل اللازم لأنشطة الإدماج في ميزانية عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن حركة التحرير والعدالة لم تُقدّم بعد مواقع مقاتليها البالغ عددهم ٤٣٠ ٢.

٤٠ - وإضافة إلى ما أُحرز من تقدم في الترتيبات الأمنية، فقد استهلت رسميا، في الفاشر في ٢٦ أيار/مايو، أعمال لجنة تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. وتضم اللجنة، التي تتألف من ١٧ عضوا، شخصيات حُدِّدت عقب مشاورات واسعة النطاق أجراها ميسرو الحوار والتشاور. وستتولى اللجنة تنظيم عملية التشاور والحوار وتنفيذها، وسيشرف رئيسها على عملية إجراء الحوار والمشاورات، لكفالة شمول العملية للجميع وشفافيتها، والقيام بالاستعدادات التقنية واللوجستية بدعم من العملية المختلطة. ومع ذلك، فإن حالة انعدام الأمن السائدة والافتقار إلى التمويل الكافي وتخويف المشاركين تعد شواغل يمكن أن تقوض تنفيذ عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور تنفيذا فعالا. وأثارت أمانة الهيئة هذه الشواغل مع لجنة التنفيذ، التي تعتزم زيارة جميع عواصم ولايات دارفور في آب/أغسطس ٢٠١٤ من أجل عرض هذه التحديات على مسؤولي الولايات. ومن المقدر أن تبلغ تكلفة عملية الحوار والتشاور الداخلي في دافور ما مقداره ٧ ملايين دولار ستمول بتبرعات تُقدّم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى الآن، فقد تعهدت قطر بمبلغ ١,٧ مليون دولار كنواة مالية.

٤١ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، قامت السلطة الإقليمية لدارفور بافتتاح أعمال مفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة، باعتبارها إحدى المؤسسات الرئيسية المنبثقة عن عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. ومن المقرر أن تتولى المفوضية، التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي، تقييم الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور، ومعالجة المسائل المتصلة بتعويض الضحايا، والإفلات من العقاب، وذلك في إطار عملية أوسع نطاقا لبناء السلام وتحقيق المصالحة. وهي تتألف من لجنة العدالة، التي تضم ٢٢ عضوا، معظمهم من المحامين والسياسيين والإدارة الأهلية، ولجنة الحقيقة والمصالحة، التي تضم ٢٦ عضوا، وتتألف من زعماء القبائل. وقد أطلقت أعمال اللجنتين رسميا في ٢٢ حزيران/يونيه. وتضم عضوية اللجنة خمس نساء.

٤٢ - ونظمت العملية المختلطة، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات التقنية لمؤسسات السلطة الإقليمية لدارفور، أربع حلقات عمل تدريبية بشأن نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، وبشأن نظام تحديد المواقع الجغرافية وقراءة الخرائط لمسؤولين في مفوضية أراضي دارفور. وسيجري الاسترشاد بالمهارات والمعارف المكتسبة في تنفيذ مشروع المفوضية بشأن قاعدة بيانات الموارد الطبيعية واستخدام الأراضي ورسم الخرائط في

دارفور التي ستكون أساسا لقوانين وسياسات استخدام الأراضي، وفي تطوير القدرات المؤسسية والتقنية اللازمة لإدارة الموارد الطبيعية في دارفور على نحو مستدام.

٤٣ - كما شرعت العملية المختلطة والسلطة الإقليمية لدارفور في وضع الترتيبات التقنية والقانونية لبث برامج إذاعية بصورة مشتركة. ومن شأن المبادرة أن تمكن السلطة الإقليمية في دارفور من الاستفادة من الهياكل الأساسية للعملية المختلطة، وتتيح في الوقت نفسه للعملية المختلطة منبرا لبث برامج حية لمدة ثلاث ساعات يوميا في وقت الذروة.

٤٤ - كما أُحرز بعض التقدم في تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور. وفي الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي للاستراتيجية الذي عقد في الفاشر يوم ٢٧ نيسان/أبريل، أكدت حكومة قطر تعهدها بمبلغ ٨٨,٥ مليون دولار لتمويل مشاريع الاستراتيجية الأساسية والقصيرة الأجل. وقد وقّع هذا التعهد حكومة قطر والمنسق المقيم للأمم المتحدة في السودان في ٢٧ نيسان/أبريل. ومن أصل هذا المبلغ الإجمالي، حُوِّل مبلغ مقداره ١٠ ملايين دولار إلى صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور قبل انعقاد الاجتماع، حيث تعد هذه أول مساهمة في الصندوق.

باء - حماية المدنيين

توفير الحماية المادية

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة توفير الحماية المادية لما يزيد على ٠٠٠ ٥٠ شخص من المدنيين الذين لجأوا إلى المناطق المجاورة لمواقع أفرقتها عقب أعمال القتال التي اندلعت في الربع الأول من عام ٢٠١٤، وقد جاء معظمهم إلى كورما وخور أبشي ولبَدو ومليط.

٤٦ - وفي خور أبشي، أنشأت البعثة منطقة عازلة بالقرب من موقع فريقها لإيواء النازحين، وقامت بتعزيز دورياتها في محيط موقع الحماية المنشأ حديثاً. وعملت البعثة أيضاً على تيسير عملية وساطة بين النازحين في خور أبشي ومجتمعات نيتياقا المحلية (جنوب دارفور)، مما أسفر، في ١٧ نيسان/أبريل، عن الإفراج عن ثلاثة نازحين كانوا قد اختُطفوا على يد أفراد من قبيلة المسيرية في آذار/مارس. وفي كورما (شمال دارفور)، عزَّزت العملية المختلطة دوريات الأمن وإحلال أجواء الثقة في محيط موقع الفريق في ضوء تدفق النازحين حديثاً. ووفَّرت البعثة أيضاً الدعم الأمني واللوجستي لإيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية إلى النازحين في محيط موقع الفريق.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت البعثة من إجهاض هجومين لعناصر مسلحة على المدنيين. ففي ٥ نيسان/أبريل، تصدَّت قافلة حراسةٍ تابعة للعملية المختلطة لكمين نصبته جماعة مسلحة مجهولة الهوية بالقرب من نقطة سِندي للتبادل التجاريفي شمال دارفور. وفي ٧ أيار/مايو، تم نشر قوة ردٍّ سريع في مخيم كلمة للنازحين بعد ورود تقارير من مركز الشرطة المجتمعية تفيد بقيام بدو عرب يمتطون الجياد ويستخدمون الدراجات النارية ورشاشاً محمولاً على مركبة بإطلاق النار في جوار المخيم. وفرَّ البدو عند وصول قوة الرد السريع. واستقرت الحالة في أعقاب تكثيف دوريات العملية المختلطة في المنطقة.

٤٨ - وفي ٢٤ أيار/مايو، تدخلت قوات العملية المختلطة لحماية المدنيين في سوق البرقي في كبكابية ضد مجموعة مؤلفة من ٦٠ فرداً من أفراد الميليشيات العربية. وفي هذا الصدد، تدخلت قوات حفظ السلام لتيسير اجتماع وساطة على إثر مشاجرات وقعت بين أفراد من قبيلة الفور من قرية السلام وأفراد الميليشيات العربية. غير أن الميليشيات العربية اتخذت موقفاً عدائياً وبدأت بإطلاق النار على قوات حفظ السلام، وعند ذلك الحين ردَّت القوات بإطلاق النيران بالمثل. ونتيجةً للقتال الذي أعقب ذلك، أُصيب أربعة أفراد من قوات حفظ السلام الرواندية بجراح، لكن واحداً منهم توفي متأثراً بجراحه. وأسفر القتال عن عدد غير مؤكد من الإصابات في صفوف جماعة الميليشيات. وكانت استجابة البعثة والخطوات التي اتخذتها لنزع فتيل التوترات من العوامل الرئيسية وراء السيطرة على الحالة ومنع التصعيد.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة توفير الحراسة العسكرية لقوافل المعونة الإنسانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في دارفور. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، وفَّرت الحراسة لإيصال ٧٦٧ ٤ طناً متريا من المواد الغذائية و ٢٤,٦٢ طناً متريا من المواد غير الغذائية إلى مواقع مختلفة. وقد تعزَّز هذا العمل من خلال اشتراك موظفي اللوجستيات التابعين لبرنامج الأغذية العالمي في موقع واحد مع العملية المختلطة لكفالة إيصال المواد الغذائية والمواد غير الغذائية في الوقت المناسب إلى المستفيدين في جميع أنحاء دارفور.

٥٠ - ونتيجةً للجهود التي بذلتها العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لتحقيق استقرار الوضع في منطقة سرف عمرة وجوارها، عاد ٤٧٣ ٦٦ شخصاً إلى مواطنهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، نُفِّذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسع عمليات للإجلاء الطبي لنازحين في حالة حرجة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، تم إجلاء ١١ شخصاً أُصيبوا بجراح

خطيرة، من السريف إلى الفاشر، في أعقاب اشتباكات وقعت بين قبيلة بني حسين وقبيلة الرزيقات الشمالية.

٥١ - وأنجز برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، عملية عاجلة لتوزيع الأغذية في ٢٢ حزيران/يونيه في موقع فريق كورما، في حين أنشأت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة مستوصفاً مؤقتاً في الموقع. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) المواد غير الغذائية على ١٦٠ ٧ نازحاً في آذار/مارس، واتخذت ترتيبات لتوفير احتياجات النازحين حديثاً.

٥٢ - وأوفدت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بعثة مشتركة بين الوكالات إلى نيرتيتي وقولدو في وسط دارفور في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه. وكان ذلك في أعقاب زيارة أُجريت في وقت سابق إلى قولدو وغورناي في ١٧ حزيران/يونيه، حيث لوحظ عدم توافر الخدمات الأساسية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجةً للتوترات المتقطِّعة بين المجتمعات المحلية، والحصار المفروض على الطرق وفرض رسوم الحماية عند نقاط التفتيش. وكان الوصول إلى المنطقة غير متاح للعملية المختلطة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني منذ عام ٢٠١١ نتيجةً لمجموعة من العوامل، بما في ذلك القيود التي تفرضها الحكومة، والاشتباكات بين عناصر تابعة للقوات المسلحة السودانية وعناصر من جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، فضلاً عن التضاريس الوعرة للموقع. ووجدت بعثة التقييم المشتركة أن جميع النازحين تقريباً قد عادوا إلى المنطقة، ويبلغ عددهم ٠٠٠ ٣٠ شخص، وكانوا قد فرُّوا من قولدو وقولو إلى بلدة نيرتيتي خلال الاشتباكات التي وقعت بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونُفذت آخر عملية لتوزيع الأغذية في المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي أعقاب الزيارة، بدأت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني استعداداتها لاستئناف الأنشطة في المنطقة. ويمثِّل إيفاد البعثة إلى قولدو تقدماً كبيراً فيما يتعلق بإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية في منطقة جبل مرة. ومن المقرر إيفاد بعثات متابعة إلى المحليات الأخرى الخاضعة لسيطرة الحكومة والتي تتواجد في جوارها جماعات متمردة، بما في ذلك قولو وروكيرو.

بيئة توفير الحماية

٥٣ - لا تزال بيئة توفير الحماية تتسم بالهشاشة، في حين ظل النزاع بين المجتمعات المحلية والإجرام يؤثران في المدنيين الضعفاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفَّذ الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة ٥١١ ١٣ دورية، بما في ذلك ٠٦٣ ٧ دورية روتينية،

و ٤٨٥ ٢ دورية ليلية، و ١٦٢ ١ دورية إدارية، و ٢٤٠ ١ دورية حراسة لمواكبة العمليات الإنسانية، و ٢٤١ ١ دورية قصيرة المدى، و ٣٢٠ دورية بعيدة المدى. ونفَّذت الشرطة التابعة للعملية المختلطة ما مجموعه ٢٥٣ ٧ دورية، بما في ذلك ٩١١ ٣ دورية داخل مخيمات النازحين، و ٢٥٤ دورية لحراسة القائمين بجمع حطب ولحراسة المزارع، و ٠٤٣ ٣ دورية في القرى والبلدات والأسواق، و ٨٧٣ دورية متوسطة المدى، و ٢٥٩ دورية بعيدة المدى.

٥٤ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم بناء قدرات الشرطة الحكومية في مجال التحقيق في الجرائم، وإدارة مكان وقوع الجريمة، والنظام العام، والاحتجاز ومعاملة المشتبه فيهم، وأنشطة الشرطة المجتمعية.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تقييماً لـ ٨٨٧ كيلومتراً من الطرق، ومسحاً لـ ٧٣ قرية تغطي مساحتها ١٦٤ كيلومتراً مربعاً، وقامت بتدمير ٧٢٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٣١٤ ٨ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. ووفَّرت أيضاً برامج التوعية لما يزيد على ٠٠٠ ٦٠ شخص من النازحين بشأن أخطار مخلفات الحرب من المتفجرات. وكان متوقعاً أن يستفيد من برامج التوعية أربعة ملايين شخص عن طريق الرسائل الإذاعية. وأُقيمت دورة تجريبية بشأن التخلص من المعدات المتفجرة، وكانت موجهة إلى ٢٠ فرداً من أفراد الشرطة الحكومية، كما أُجري تدريب في مجال إدارة العمليات والنوعية، وكان موجهاً إلى أفراد الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام.

٥٦ - ووثَّقت البعثة ٢٠٩ حالات من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان تشمل ٤٨٤ ضحية، مقارنةً بـ ١٥٦ حادثاً شملت ٣١٤ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين الحالات الموثَّقة، البالغ عددها ٢٠٩ حالات، انطوت ٥٤ حالة شملت ٨٨ ضحية على انتهاكات للحق في الحياة، وانطوت ٩٥ حالة شملت ٢٧٦ ضحية على انتهاكات للحق في السلامة البدنية (بما في ذلك ١٧ حالة و ٥٥ ضحية من ضحايا الاختطاف)، وانطوت حالتان شملتا ١٧ ضحية على اعتقال واحتجاز تعسفيين. وحُددت هوية أغلبية مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات بصفتهم ينتمون إلى الأجهزة الأمنية الحكومية أو من أفراد الحركات المسلحة. ووصف الضحايا بعضاً منهم باعتبارهم ''رجالاً مسلحين'' ومن ''جماعات الميليشيات''.

٥٧ - ولا يزال عدد من العوامل يقف وراء تقويض عملية المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك النُظم الضعيفة للعدالة وإنفاذ القانون، وغياب الشرطة المحلية في بعض المناطق، وانعدام الثقة في السلطات الحكومية أو الخوف من الأعمال

الانتقامية على نحو ما ذكره بعض الضحايا. ومن أصل الحالات المسجَّلة لدى العملية المختلطة، البالغ عددها ٢٠٩ حالات، لم تُبلغ السلطات الحكومية سوى بـ ٩٦ منها. وقد بدأت التحقيقات في ٣٩ حالة، مما أدى إلى إلقاء القبض على ١٥ شخصاً وإلى الإفراج بكفالة، في آخر الأمر، عن ستة من الجناة الموقوفين.

٥٨ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، اجتمع خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان مع مختلف أصحاب المصلحة في الفاشر، بما في ذلك قيادة العملية المختلطة، في إطار المشاورات التي يعقدها قبل تقديم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر.

٥٩ - وظل العنف الجنسي والجنساني سمة منتشرة للنزاع في دارفور. ووثَّقت العملية المختلطة ٥٨ حالة من العنف الجنسي والجنساني، تشمل ١٠٣ ضحايا (منهم ٢٧ قاصراً)، وهو ما يمثل زيادة مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي سُجلت فيها ٣٥ حالة شملت ٥٣ ضحية. وأغلبية الضحايا هم من النازحين. وزُعم أن أفراداً من القوات الحكومية ارتكبوا ٢٠ من الحالات البالغ عددها ٥٨ حالة المسجَّلة لدى العملية المختلطة. ومن بين الحالات الـ ٥٨، لم تشمل سوى حالتين اثنتين جناة مسلحين. وهُوجم معظم الضحايا بينما كانوا يجمعون الحطب ويقومون بأنشطة لكسب الرزق. وذُكر أن ٣٠ حادثاً من أصل الحوادث الـ ٥٨ قد ارتكبتها الشرطة الحكومية. وبدأت التحقيقات في ١٩ حالة، مما أدى إلى إلقاء القبض على ١٠ أشخاص، والإفراج بكفالة عن أربعة جناة مزعومين. وفي حالة واحدة، تمكن أحد أفراد الشرطة المجتمعية المعنيَّة بالنازحين في مخيم حجاج للنازحين في غرب دارفور، كان قد تلقي تدريبا من العملية المختلطة في مجال أنشطة الشرطة المجتمعية، من القبض على رجل كان يحاول اغتصاب نازحة وقامت الشرطة المجتمعية بتسليمه إلى الشرطة الحكومية. وواصلت العملية المختلطة توفير عدد من أنشطة التدريب وحلقات العمل في مخيمات النازحين من أجل التوعية بالعنف الجنسي والجنساني.

٦٠ - وفيما يتعلق بمسائل حماية الطفل، استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهود تعزيز التعاون بين سلطات الدولة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن مسائل حماية الطفل، عن طريق ١٥ فريقاً عاملاً معنياً بحماية الطفل والاجتماعات الأخرى المعقودة لأغراض الدعوة، مما أسهم في تعزيز تولي زمام خطة حماية الطفل على الصعيد المحلي.

٦١ - وواصلت العملية المختلطة أيضاً توفير الدعم لبناء القدرات في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدريب ممثلي الحكومة والمجتمع المدني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأ في هذا الصدد سجنُ زالنجي، في وسط دارفور، نُظماً لكفالة الامتثال لمعايير

حقوق الإنسان في معاملة السجناء. وقدمت العملية المختلطة، في إطار جهودها الرامية إلى دعم تعزيز نظام السجون، تدريباً إلى ما مجموعه ١٤٦ موظفاً من موظفي السجون المعيَّنين حديثاً، شمل واجبات السجون الأساسية، ومكافحة الاضطرابات المخِلَّة بالأمن، والتوثيق، وحفظ السجلات.

٦٢ - وفيما يتعلق بالتحقيق مع المسؤولين عن الهجمات التي شُنت على المدنيين في شمال وجنوب دارفور في شباط/فبراير وآذار/مارس ومحاكمتهم، أبلغ المدعي العام العمليةَ المختلطة بأنه تم تسجيل ١ ٠٠٠ حالة في الولايتين، وأن ست حالات منها أُحيلت إلى المحكمة الخاصة. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي إلى بعثات الادعاء في مواقع مختلفة في دارفور للتحقيق في الجرائم.

٦٣ - وفي إطار الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية الاحتكام إلى مؤسسات سيادة القانون وبناء قدرات تلك المؤسسات، أنجزت البعثة خمسة مشاريع سريعة الأثر، وعملت من خلالها على إصلاح البنى الأساسية للشرطة الحكومية ومراكز دعم الضحايا في شرق ووسط دارفور، ومحكمة المالحة الريفية في شمال دارفور. وستتيح المحكمة الريفية إمكانية اللجوء إلى النظام القضائي لما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ نسمة.

٦٤ - وواصلت العملية المختلطة تقديم المساعدة للتخفيف من حدة العنف وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية من خلال تنفيذ مشاريع مجتمعية كثيفة العمالة. وقد جرت الموافقة على ٢٦ مشروعاً جديداً للسنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، وبات جميعها قيد التنفيذ. وتستهدف هذه المشاريع حوالي ٤ ٠٠٠ شاب من الشباب المعرضين للخطر، ويستفيد ما يصل إلى ٧٠ ٠٠٠ فرد من أفراد المجتمعات المحلية من أنشطة إعادة التأهيل أو التشييد. ويجري حالياً تقييم الاحتياجات لمشاريع جديدة لتنفيذها في السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥.

جيم - منع نشوب النزاعات المجتمعية والتخفيف من حدتها

٦٥ - على إثر تجدد القتال بين قبيلة الرزيقات الشمالية وقبيلة بني حسين في نيسان/أبريل وأيار/مايو، عملت البعثة مع شيوخ القبيلتين من كلا الجانبين، وكذلك مع السلطات المحلية والحكومية ووكالات الأمن السودانية، من أجل احتواء النزاع. وفي الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه، وفَّرت البعثة الدعم التقني واللوجستي لمؤتمر المصالحة الذي عقدته الإدارة الأهلية ومجلس الأجاويد (الوساطة) لما يزيد على ٢٥٠ مشاركاً، بما في ذلك شيوخ القبائل والمسؤولون الحكوميون، من محليات السريف وسرف عمرة وكبكابية. وتوسَّط المؤتمر للإفراج الذي تم في ٧ حزيران/يونيه عن سبعة أفراد من قبيلة بني حسين كانوا قد اختُطفوا

على يد أفراد من قبيلة الرزيقات الشمالية في ٢٦ أيار/مايو، وأنشأ أيضاً لجاناً لتعزيز آليات المصالحة القائمة.

٦٦ - وواصلت العملية المختلطة دعم الجهود التي يبذلها مجلس الأجاويد من أجل حل النزاع بين قبيلة المعاليا وقبيلة الرزيقات الجنوبية في شرق دارفور. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين القبيلتين، تعاونت البعثة مع ناظر قبيلة المعاليا للتشجيع على الالتزام باتفاق وقف أعمال القتال الموقَّع مع قبيلة الرزيقات الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠١٣ وبدء مؤتمر للمصالحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدَّمت العملية المختلطة الدعم التقني لسلسلة من الحملات المعنيَّة بتحقيق التعايش السلمي التي أطلقها الشباب من قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية. وبدأ مؤتمر المصالحة بين القبيلتين في ١٠ حزيران/يونيه في مدينة الفولة، ولاية غرب كردفان، بدعم من العملية المختلطة ومجلس الأجاويد والسلطات المحلية. وركَّز المؤتمر على ضرورة أن تعزِّز قوات الأمن الحكومية رصد الالتزام باتفاق وقف أعمال القتال منعاً لعودة النزاع، وكفالة فتحٍ دائم لطريق الضعين - الخرطوم.

٦٧ - وفي وسط دارفور، أدَّى مقتل فرد من قبيلة العريقات على يد النوايبة في محلية نيرتيتي، في ٣ نيسان/أبريل، إلى خلق توترات بين القبيلتين. وفي محاولة لنزع فتيل التوتر، قدَّمت العملية المختلطة الدعم التقني لعملية وساطة بقيادة مجلس الأجاويد يومي ٥ و ١٠ نيسان/أبريل. وفي ١٥ نيسان/أبريل، رحَّبت كلتا القبيلتين بنتائج الوساطة، مما وضع حداً لأسابيع من التوتر.

٦٨ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه، قامت السلطات المحلية عقب الاشتباكات التي وقعت بين قبيلتي المسيرية والسلامات في أم دخن ومكجار (وسط دارفور)، في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، بنشر قواتٍ في المنطقة وألقَت القبض على أكثر من ١٠٠ شخص من القبيلتين بتهمة التحريض على المواجهات. ولا تزال العملية المختلطة تقدم الدعم إلى السلطات الحكومية والمحلية لكلتا القبيلتين، وتتعامل معها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتشجيع على تنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٦٩ - وتواصل العملية المختلطة أيضاً التعامل مع المؤسسات الحكومية، والإدارة الأهلية، واللجان المحلية للتعايش السلمي، واللجان المعنيَّة بحماية الزراعة، لمنع نشوب النزاعات بين القبائل والتخفيف من حدتها. وقد نُظمت ستة مؤتمرات بشأن التعايش السلمي في غرب وشرق ووسط دارفور، مما أدى إلى وضع خطط ملموسة لفتح طرق الهجرة البدوية في هذه المناطق، وبالتالي إلى تيسير الهجرة الموسمية على نحو سلس والحد من النزاعات بين الرعاة والمزارعين. وقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع منظمة الراحل الطواف، وهي منظمة غير

حكومية محلية، بتيسير ١١ حملة سلام بقيادة الشباب شملت ما يزيد على ٥٠٠ ١ مشارك في مجمعات سكن بدوية مختلفة في محليات كتم وكبكابية وسرف عمرة، بهدف تعزيز التعايش السلمي والتلاحم الاجتماعي، ودور الآليات التقليدية لتسوية النزاعات.

٧٠ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، عقدت العملية المختلطة ثماني حلقات عمل عن تعزيز الآليات التقليدية لتسوية النزاعات، شملت ٣٢٠ مشاركاً في جميع ولايات دارفور. وعُقدت أيضاً أربع حلقات عمل عن موضوع ''مبادئ الحوكمة في النُظم الديمقراطية'' في شرق وغرب ووسط دارفور، وكانت موجهة إلى أعضاء المجالس التشريعية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي شمال دارفور، يسَّرت العملية المختلطة جلسة حوار للمسؤولين الحكوميين المحليين بشأن إنشاء إدارة مدنية محلية تتسم بالشفافية وتكون خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع في دارفور. ومن المتوقع أن تعزِّز هذه المبادرات القدراتِ المحلية على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع.

رابعاً - تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي

٧١ - وفقاً للأولويات الاستراتيجية المحددة للبعثة، الواردة في تقريري المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138)، اتخذت العملية المختلطة تدابير ملموسة لإعادة تركيز أنشطتها ومواردها من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة. وتشمل هذه التدابير تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة المنقحة لتعزيز القدرة على الحماية المادية، ولا سيما فيما يتعلق بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة، وزيادة صلابة القوة ووحدات الشرطة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، ضاعف مقرُ القوة من جهوده الرامية إلى رصد التأهب التشغيلي لمواقع الأفرقة، ووضع مبادئ توجيهية لإجراءات الحماية في ظل سيناريوهات مختلفة.

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل العملية المختلطة زيادة وتعزيز تنسيقها مع فريق الأمم المتحدة القطري وتعاونها معه. وحدَّدت الشرطة التابعة للعملية المختلطة مجالات التنسيق في سبعة برامج، وقد وُضعت بصورة مشتركة مع الفريق القطري، وهي تهدف إلى بناء قدرات الشرطة الحكومية والشرطة المجتمعية في إطار تعزيز مذكرة التفاهم الموقعة بين العملية المختلطة ووزارة الداخلية بشأن تطوير الشرطة. وتشجِّع العملية المختلطة نظيرتها الوطنية على ترشيح أعضاء في لجان تطوير الشرطة على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد الولايات بهدف تيسير تنفيذ هذه البرامج. ولا تزال الجهود مستمرة أيضاً لتحسين فعالية عمليات حراسة

وكالات المساعدة الإنسانية والأثر الناشئ عنها. كما توشك العملية المختلطة والفريق القطري على إنجاز العمل المتعلق بوضع الإطار الاستراتيجي المتكامل المنقح، الذي ينبغي أن يساعد على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارد الأمم المتحدة المخصصة للبرامج ذات الاهتمام المشترك. وحالياً، يخضع أيضاً مفهوم البعثة لتنقيح شامل لدعم تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للبعثة تنفيذاً فعالاً.

٧٣ - ويجري تقوية هياكل التخطيط والتنفيذ بهدف زيادة تنسيق أنشطة البعثة ورصدها والإبلاغ عنها على جميع المستويات. وتُعد حاليا مذكرات شفوية، تتضمن توثيقاً للقيود المفروضة على الوصول والتي تعوق قيام العملية المختلطة بتنفيذ ولايتها، وتُقدّم شهريا إلى الحكومة، مع تذكيرها بالتزامها فيما يتعلق بحرية حركة موظفي العملية المختلطة.

٧٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الأولى من عملية التبسيط، على النحو المبين في تقريري الأخير، تجري حالياً إعادة تشكيل العنصر العسكري في القطاعات الخمسة. وقد أنهت سريَّة النقل الثقيل (١٥٥) عملياتها في ٣٠ حزيران/يونيه وستُعاد إلى الوطن بحلول نهاية تموز/يوليه. وبدأت عملية خفض قوام الأفراد العسكريين بواقع ٢٠٠ من ضباط الأركان وضباط الاتصال والمراقبين العسكريين، وسيغادر ١٢١ فرداً منهم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ٥٩ فرداً بحلول آذار/مارس ٢٠١٥، و ٢٠ فرداً، أي المجموعة الأخيرة منهم، بحلول أيار/مايو ٢٠١٥.

٧٥ - وتم خفض قوام عنصر الشرطة بواقع ٧٢٣ ضابط شرطة في أيار/مايو ٢٠١٤، فيما أُجري تقييم للمهارات وفقاً لعملية إعادة التشكيل وعملية الاختيار المنقحة من أجل تحديد المهارات اللازمة للقادمين الجدد. وغادرت منطقة البعثة ثلاث من وحدات الشرطة المشكَّلة الأربع التي تقرّر أن تُعاد إلى الوطن في إطار إجراءات عملية التبسيط. وستغادر الوحدة الرابعة بحلول الأسبوع الثاني من آب/أغسطس ٢٠١٤. وسينجز خفض عدد الوظائف المدنية في سياق المرحلة الأولى من إجراءات عملية التبسيط بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، في حين بدأ سريان تجميد التوظيف في الأقسام المعنيَّة.

٧٦ - وتتواصل إعادة تنظيم عناصر الموظفين المدنيين التابعين للعملية المختلطة ضمن الأولويات الاستراتيجية المنقحة. وفي هذا الصدد، ركزت المرحلة الثانية من إجراءات تبسيط العملية المختلطة على شعبة الشؤون السياسية، وفريق دعم الوساطة المشترك، وقسم الشؤون المدنية، وقسم حقوق الإنسان، والقسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون، ومكتب الإعلام، وقسم الشؤون الإنسانية واستراتيجية الحماية، وشعبة التنسيق، وآلية الدعم والتنسيق المشتركة، والمكاتب الأمامية للممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء

المشترك ونائبيه. وستُتخذ القرارات النهائية المتعلقة بالمرحلة الثانية من عملية التبسيط في تموز/يوليه. وسترِدُ نتائج المرحلة الثالثة في تقريري المقبل، وستركِّز على دعم البعثة والأمن ومكتب الاتصال في الخرطوم.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

٧٧ - لا تزال الأسباب الكامنة وراء النزاع في دارفور مستمرة ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة أعمال القتال. ولكن قد حدث تحسن طفيف في الحالة الأمنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك في إتاحة إمكانية الوصول أمام العملية المختلطة وموظفي الوكالات. وإني أدعو الحكومة والعناصر المسلحة إلى كفالة عدم انتكاس هذه المكاسب.

٧٨ - وسيتطلب تحقيق الاستقرار على الأمد الطويل في دارفور توافر الدعم على نطاق واسع لتحقيق الإنعاش والتنمية. وسيسهم ذلك إسهاماً كبيراً في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع القبلي، والاستجابة لمطالب الجماعات المتمردة بشأن تحقيق التكافؤ الاقتصادي والسياسي مع المناطق الأخرى في البلد. ومن شأن ذلك أيضاً تيسير عودة اللاجئين والنازحين. وإن الأمم المتحدة على استعداد لإيلاء الاعتبار لنداء الحكومة الداعي إلى الحصول على هذا الدعم. لكن ثمة شروط مسبقة لذلك؛ إذ يجب أن تستمر الاتجاهات التي لوحظت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويجب كذلك أن يتعزَّز توافر الظروف الآمنة وإمكانية الوصول المأمونة إلى جميع أنحاء الولايات الخمس. ويتعين أن تتوافر للعملية المختلطة والجهات الفاعلة المعنيَّة بالحماية والتنمية إمكانيةُ الوصول دون عوائق.

٧٩ - وعلى الرغم من التطورات الإيجابية المستجدَّة في الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال حقوق المدنيين عرضة للتهديد من جانب جميع العناصر المسلحة، بما في ذلك عناصر الحكومة والمتمردين والميليشيات والمجرمين والعناصر القبلية المشارِكة في القتال. ويشكل تعرُّض المدنيين للقتل الغاشم والاعتداء الجنسي وتدمير المنازل والنزوح أمراً غير مقبول. وتتحمَّل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، وإني أدعوها إلى بذل المزيد من الجهد لحماية الحقوق الأساسية لأهل دارفور. وتقف العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة في تعزيز قدرتها على الحماية. ويمثل وضعُ حد لجميع أشكال العنف وإتاحة إمكانية الوصول الخطوة الأولى تحقيقاً لهذه الغاية.

٨٠ - وإني أدعو الحكومة والحركات غير الموقِّعة إلى الاستفادة من الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك.

لإجراء مفاوضات مباشرة. وفي هذا الصدد، أرحِّب بالخطوات التي اتخذها الحكومة لإجراء حوار وطني شامل للجميع. إذ يمكن للحوار الوطني أن يتيح الفرصة لمعالجة المظالم السياسية وأن يمهِّد الطريق أمام تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء السودان. ومن شأن وفاء الحكومة بالتزامها الذي يقضي بتهيئة بيئة مؤاتية للحوار الوطني أن يشكل خطوة رئيسية نحو إرساء عملية ذات مصداقية، تتسم بالشفافية وتكون شاملة للجميع.

٨١ - والجهودُ التي تبذلها الأطراف الموقِّعة، بدعم من الشركاء الدوليين، من أجل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تنفيذاً فعالاً هي موضع ترحيب. وأوجِّه الشكر، على وجه الخصوص، إلى حكومة قطر على مساهماتها السخية لتنفيذ وثيقة الدوحة، بما في ذلك الحوار والتشاور الداخلي في دارفور واستراتيجية تنمية دارفور. وفي هذا الصدد، أُعرب عن تقديري للمساهمة السخية المقدمة إلى صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور.

٨٢ - ورغم التقدم المحرز، يتعين بذل المزيد من الجهود لكفالة إحداث الأثر على أرض الواقع، ولا سيما معالجة أوضاع النازحين وسائر المتأثرين بالنزاع في دارفور. ولا بد من وضع تدابير ملموسة للتعجيل بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وإني أدعو أيضاً الأطراف الموقِّعة على وثيقة الدوحة إلى التعجيل بإنشاء آليات ملائمة لمعالجة النزاع القبلي، وتنفيذ أحكام الأمن الواردة في إطار السلام، ومعالجة مسائل العدالة والحماية والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

٨٣ - ويسرُّني أن أشير إلى أنه في أعقاب جهود الدعوة المتواصلة التي بذلتها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، أتاحت سلطات الدولة إمكانية الوصول إلى معظم المناطق المتأثرة بحركات النزوح الجديدة، بما في ذلك محليتا اللعيت والطويشة في شمال وجنوب دارفور. وأحث حكومة السودان على أن تتيح إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المناطق الأخرى في شمال ووسط دارفور وشرق جبل مرة، حيث لا تزال توجد ثغرات كبيرة في إيصال المساعدات الإنسانية، وبخاصة في مجال الصحة، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، والأمن الغذائي، والخدمات التي توفر أسباب الرزق، لما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

٨٤ - وعلى الرغم من المكاسب المحققة، تظل الحالة الإنسانية في دارفور هشة للغاية في ظل وجود أعداد كبيرة من النازحين وغيرهم من المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية. وقد أدَّى تقليص وجود الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى تفاقم هذه الحالة. وإني أدعو الحكومة إلى كفالة إمكانية العمل لتلك الجهات في دارفور بما يدعم تلبية الاحتياجات الأساسية، وأدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد المالية اللازمة للوصول إلى المحتاجين.

٨٥ - وفي الأشهر الماضية، قطعت العملية المختلطة، بدعم من البلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة ومكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، أشواطاً كبيرة في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي. وجرى تبسيط عناصر العملية المختلطة لتتمحور حول الأولويات الرئيسية للبعثة، وتعزيز التنسيق الاستراتيجي والعملياتي لكفالة استخدام جميع الموارد بغية إحداث أكبر أثر ممكن على أرض الواقع. وأُثني على قيادة العملية المختلطة لتفانيها ولالتزامها بالاضطلاع بدور قيادي في تلك العملية.

٨٦ - وأرى أن تركيز البعثة على الأولويات الاستراتيجية الثلاث والعمل المنجز لزيادة فعاليتها يُحدثان أثراً على أرض الواقع. وقد أصبحت القوات العسكرية وقوات الشرطة تأخذ بزمام المبادرة على نحو متزايد، فيما يجري تبسيط عمل مختلف عناصر البعثة لتتمحور حول الإجراءات المشتركة، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٨٧ - وأودُّ أن أعرب عن تعازيَّ الحارة للأسرة ولحكومة رواندا عن وفاة جندي رواندي في كبكابية في ٢٤ أيار/مايو. وقد توفي الجندي الرواندي أثناء أداء واجبه بينما كان يتخذ إجراءات استباقية شديدة لحماية المدنيين. وأعماله جديرة بالثناء.

٨٨ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، مدَّد مجلس الأمن، بموجب القرار ٢١١٣ (٢٠١٣)، ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لفترة سنة، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وطلب المجلس أن تُجري الأمم المتحدة، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، استعراضاً تطلعياً بشأن تنفيذ ولاية العملية المختلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على الحالة في دارفور منذ إنشاء البعثة وطلب أيضا أن أقدِّم إلى المجلس تقريراً عن الاستعراض بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أيَّد مجلس الأمن، بموجب القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤)، نتائج الاستعراض الواردة في تقريري المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138)، وأشار إلى أنه يعتزم أن يرصد عن كثب تنفيذ التوصيات الواردة فيه وعملية تبسيط البعثة. وعلى النحو المشار إليه في التقرير نفسه، فإني أعتزم تقديم مزيد من التوصيات بشأن تشكيلة العملية المختلطة في الربع الأول من عام ٢٠١٥، في انتظار إجراء دراسة دقيقة لنتائج السنة الأولى من العمل الموجَّه نحو زيادة أثر البعثة وفعاليتها.

٨٩ - وفي الوقت نفسه، رحَّب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه PSC/PR/COMM. (CDXLVI) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه والمعتمد في أعقاب اجتماعه المعقود في ٩ تموز/يوليه، المكرَّس للحالة في دارفور وأنشطة العملية المختلطة، بالتقدم المحرز في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية للعملية المختلطة وفي تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ودعا

جميع الأطراف إلى تحديد التزامها بإيجاد حل سلمي للنزاع، وقرر تمديد ولاية العملية المختلطة لفترة سنة أخرى. ودعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجلسَ الأمن إلى النظر أيضاً في تمديد ولاية العملية المختلطة سنةً واحدة. وعلى ضوء التقدم المحرز حتى الآن، أُوصي مجلس الأمن بأن ينظر في تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، دون المساس بأي توصيات أخرى قد أقدِّمها عقب دراسة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج الاستعراض الاستراتيجي.

٩٠ - وفي الختام، أودُّ أن أوجِّه الشكر إلى محمد بن شمباس، الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، وإلى جميع النساء والرجال العاملين في العملية المختلطة، الذين يواصلون العمل بلا كلل من أجل حماية المدنيين وتعزيز السلام في دارفور. وأودُّ أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لجميع العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية على جهودهم الحثيثة لمساعدة المحتاجين وتحسين أوضاعهم الحياتية في ظل ظروف كثيراً ما تكتنفها تحديات جمَّة في دارفور.

المرفق

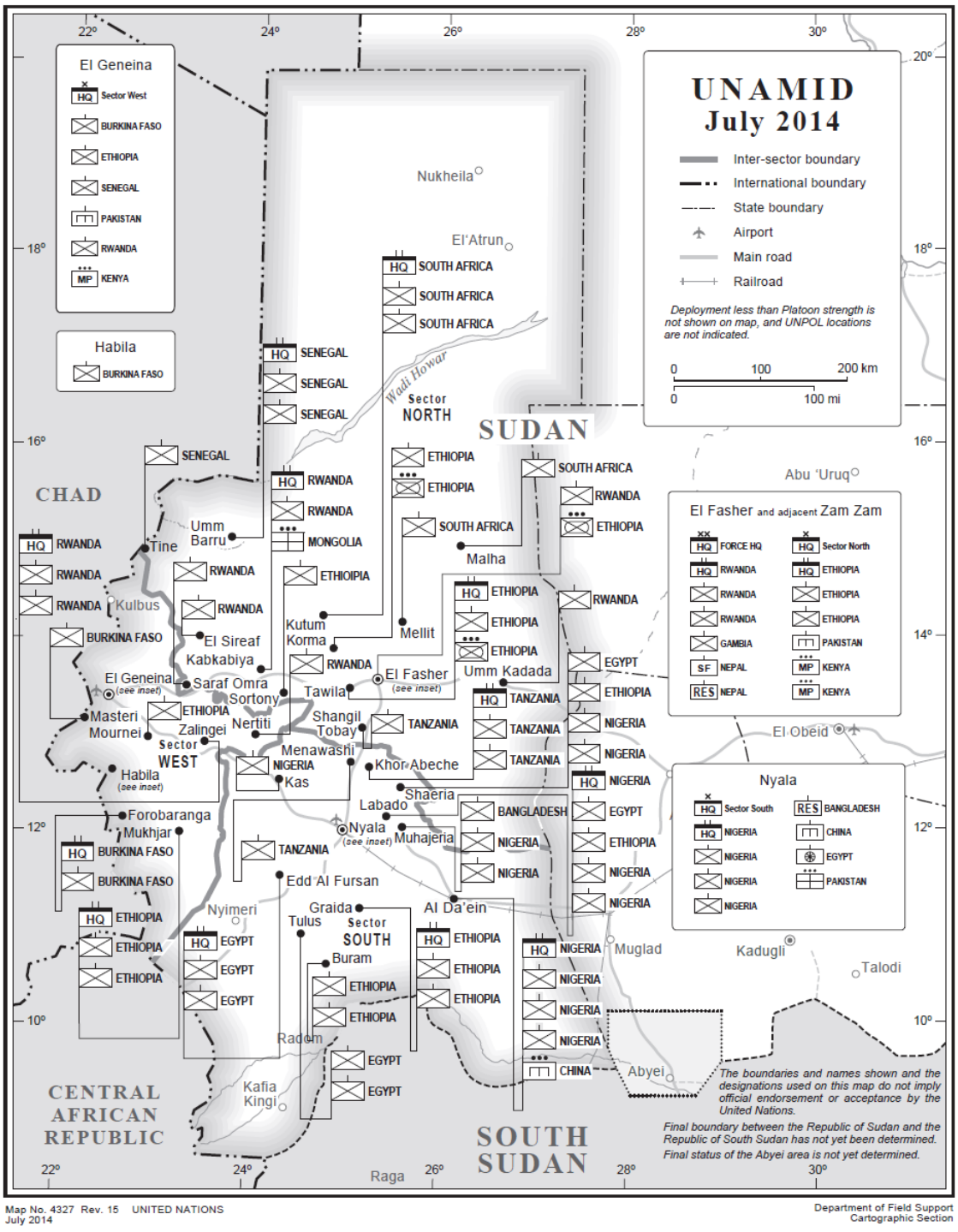
UNAMID
July 2014
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
0 100 200 km
0 100 mi
El Geneina
HQ Sector West
BURKINA FASO
ETHIOPIA
SENEGAL
PAKISTAN
RWANDA
MP KENYA
Habila
BURKINA FASO
El Fasher and adjacent Zam Zam
HQ FORCE HQ
HQ Sector North
HQ RWANDA
HQ ETHIOPIA
RWANDA
ETHIOPIA
RWANDA
ETHIOPIA
RWANDA
ETHIOPIA
GAMBIA
PAKISTAN
SF NEPAL
MP KENYA
RES NEPAL
MP KENYA
Nyala
HQ Sector South
RES BANGLADESH
HQ NIGERIA
CHINA
NIGERIA
EGYPT
NIGERIA
PAKISTAN
NIGERIA
Sector NORTH
Sector WEST
Sector SOUTH
SUDAN
CHAD
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Nukheila
El'Atrun
Wadi Howar
Abu 'Uruq
El Obeid
Umm Barru
Tine
Kulbus
El Sireaf
Kabkabiya
El Geneina (see inset)
Saraf Omra
Sortony
Masteri
Mournei
Zalingei
Nertiti
Habila (see inset)
Forobaranga
Mukhjar
Kutum
Korma
Mellit
Malha
El Fasher (see inset)
Tawila
Umm Kadada
Shangil Tobay
Khor Abeche
Menawashi
Kas
Shaeria
Labado
Nyala (see inset)
Muhajeria
Edd Al Fursan
Nyimeri
Graida
Tulus
Buram
Al Da'ein
Muglad
Kadugli
Talodi
Abyei
Radom
Kafia Kingi
Raga
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 15 UNITED NATIONS
July 2014
Department of Field Support
Cartographic Section